العدد 02. | يناير 2019

خاص : مشروع المجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية

WWW.MIGDEV.ORG

# أبراز
# ABARAZ
# ⵓⴱⴰⵔⴰⵣ

نشرة إخبارية

BULLETIN D'INFORMATION

# نلتازموا... نشاركوا!

# #كلنا_مشاركين #كلنا_مشاركات

المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية

ⵓⵎⵙⵙⵓⵔⵉ ⵓⵖⵔⵎⵓⵏ ⴰ ⵜⵓⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵜⵓⵎⵙⵙⵓⵔⵜ

**Société Civile et Démocratie Participative**

## مشروع : المجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية

من أجل تعزيز مشاركة الفاعلين والفاعلات في النقاشات العمومية والسياسية بجهة سوس ماسة

بشراكة مع :

بدعم مالي من قبل الإتحاد الأوروبي

# افتتاحية

ليس ثمة شك أن الانخراط الواعي للجمعيات الشريكة في دينامية مشروع "المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية...." لهو دليل على إرادة جماعية في المشاركة للتأسيس لممارسة ديمقراطية مدنية تؤدي فيها جمعيات المجتمع المدني دورها كاملا. هذه الإرادة تمتح مشروعيتها من قناعتها التامة بأهمية المواطنة الفاعلة كضرورة لخلخلة الراكد والاستفادة من المكتسبات الديمقراطية وتعزيزها على مستوى جهة سوس ماسة. ولا يسعنا إلا أن نشد على أيدي الجمعويات والجمعويين، وكذلك المنتخبات والمنتخبين الذين يساندون المشروع، على وعيهم المتقد واستيعابهم للرهانات المتعددة الأبعاد لدور المجتمع المدني، في تكامل مع أدوار مختلف المؤسسات.

الآن وقد تم استكمال مسلسل تقوية القدرات في مرحلته الأولى، سيتم إطلاق عمليات تجريبية للديمقراطية التشاركية، وهو امتحان جماعي للمرور من النظري إلى التطبيقي، بما يتطلبه من جرأة ووضوح بين جميع الأطراف وتقبل للنقد البناء.

وفي هذا الإطار، لا تفوتنا الفرصة للإشارة إلى أن المغرب قد انخرط في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة وأنه تم قبول عضويته مؤخرا في القمة العالمية الخامسة للحكومات المنفتحة التي انعقدت بتبيليسي (جورجيا) من 17 إلى 19 يوليوز 2018، بعد استيفائه جميع الشروط، خصوصا عقب صدور القانون المتعلق بالحق في الولوج إلى المعلومة.

وللتذكير فالمغرب يسعى من خلال هذه المبادرة إلى:
- تعزيز الديمقراطية التشاركية عبر وضع المواطن في صلب اهتماماتها
- تحسين جودة الخدمات العمومية و تدبير الموارد العمومية و تعزيز النزاهة.
- تعزيز ثقة المواطن في المؤسسات العمومية عن طريق جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطن.
- توفير إدارة منفتحة على محيطها ومرتفقيها وتحترم مبادئ الشفافية والمسؤولية والتشاور.
- توفير إدارة منفتحة على محيطها ومرتفقيها وتحترم مبادئ الشفافية والمسؤولية والتشاور.

وبالاستناد إلى مخطط عمل المغرب في مجال الحكومة المنفتحة ، نعتقد جازمين أن مختلف الفاعلين الديمقراطيين المنخرطين معنا في دينامية مشروعنا، على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم، لن يدخروا جهدا ،كل من موقعه، للمساهمة في جعل هذا الانخراط والانشغال بالمواطنة الفعالة والديمقراطية التشاركية حقيقة واقعية وملموسة على المستوى الجهوي والمحلي. دون أن ننسى أن برنامج "مشاركة مواطنة" الذي تم إطلاقه بجهة سوس ماسة، سيشكل دون شك رافعة لدينامية المجتمع المدني الحامل لمشاريع طموحة يطبعها التجديد والتي تجعل من الشباب والمساواة بين الرجل والمرأة والبيئة محاور رئيسية لتدخلاتها.

وتجدون في هذا العدد 2 من "أبراز" مجموعة مقالات تتحدث عن ديناميات متعددة، قاسمها المشترك أنها تتحدث عن قضايا تهم الشأن العام، ترجمة لرغبة جماعية مشروعة في جعل أبراز منبرا للحركة الجمعوية بالجهة. شكرا لكل من ساهم في إخراج هذا العدد، شكلا ومضمونا.

**عبد الرزاق الحجري**
مدير جمعية الهجرة والتنمية

للمزيد من المعلومات، المرجو الاطلاع على الرابط التالي:
https://www.opengovpartnership.org/documents/morocco-action-plan-2018-2020

## في هذا العدد

3. **عودة إلى الدورات التكوينية لفائدة منظمات المجتمع المدني :** آليات المشاركة، المكتسبات والتغيرات.
4. **عاملات وحيدات في مواجهة العنف**
5. **قطب الجنوب**
**لقاء جهوي حول الانفتاح المتبادل بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المنتخبة :** مدخل لتعزيز الحكامة المالية بالجهة
6. **من أجل ديمقراطية تشاركية "غير مبتورة"**
7. **تقوية قدرات المجتمع المدني :** رافعة للنهوض بالنقاش العمومي حول الديمقراطية التشاركية
8. **مشروع المجتمع المدني والديموقراطية التشاركية:** حصيلة 2018
9. **دور المجتمع المدني في حكامة وتدبير محمية المحيط الحيوي للأركان:** الحصيلة والآفاق

أبـــراز
ABARAZ

نشرة إخبارية نصف سنوية تصدر في إطار مشروع المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية.

**مدير النشر:** عبد الرزاق الحجري
**تنسيق:** محمد منصور ، محمد إد حامد
**تصميم وترتيب:** محمد حمدان

**تم إصدار هذه النشرة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي.** ويعتبر التحالف المكون من الهجرة و التنمية (M&D)، جمعية نساء الجنوب (AFS) و منتدى المبادرات الشبابية (FIJ)، وحده المسؤول عن محتويات النشرة ولا تعكس وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.

**لديكم إقتراحات؟**
لا تترددوا في مراسلتنا على :
contact-scdp@migdev.org

# عودة إلى الدورات التكوينية لفائدة منظمات المجتمع المدني:

## آليات المشاركة، المكتسبات والتغيرات.

إنه لمن دواعي السرور والاعتزاز أن نكون كجمعية «مركز مدينتي للإعلام والتكوين» جزءا من مشروع «المجتمع المدني والديموقراطية التشاركية»، الذي تحمله جمعية الهجرة والتنمية بمعية شركائها (جمعية نساء الجنوب ومنتدى مبادرات الشباب). فهو مشروع طموح يمتد على ثلاث سنوات بدءا من يناير 2018 إلى دجنبر 2020 والذي يستهدف تأهيل النسيج الجمعوي بسوس ماسة من أجل اكتساب آليات الديموقراطية التشاركية، كمدخل أساسي لمساهمة المجتمع المدني في النقاش العمومي والسياسي وترسيخ قيم الديموقراطية والحوار بالجهة.

ولعل مشاركة «مركز مدينتي» في هذا المشروع هو اساسا بحافز تقاطع أهدافه ومخرجاته مع مجال اشتغال المركز، الذي يركز أساسا على تنشيط النقاش العمومي محليا وخلق فرص وفضاءات للتفاعل بين مختلف الفاعلين في الشأن العام على المستوى المحلي والوطني. لذلك فالمشروع يمثل قيمة مضافة هامة لنا كجمعية، خاصة وأنه ينبني على تصور يركز على الخبرات الميدانية والمواكبة في تمارين عملية ستمكننا حتما من الرفع من امكاناتنا التأطيرية في مجال الديموقراطية التشاركية والمشاركة في مواكبة الشأن العام. أضف إلى ذلك أن المشروع يتيح فرص لخلق شبكات مدنية ما بين الجمعيات المشاركة قصد الاشتغال على وضعيات ملموسة للديموقراطية التشاركية، وكذا تبادل الخبرات والتجارب في الموضوع.

من هذا المنطلق فإن إنتظاراتنا من المشروع تتلخص أساسا في اكتساب المعارف والمفاهيم المؤطرة لمجال الديموقراطية التشاركية وتتبع السياسات العمومية. إضافة إلى التمرس على الخبرات العملية والمنهجية للمساهمة في تنشيط النقاش العمومي والترافع حول قضايا الشأن العام المحلي. والواقع ان مختلف الدورات التكوينية التي استفدنا منها، في إطار المشروع، قد استجابت لجزء كبير وهام من هذه الإنتظارات. بدءا بالدورة الاولى التي كانت حول حقوق الانسان والتي اكتسبنا من خلالها رؤية غنية حول مفهوم "حقوق الانسان والتربية على المواطنة" وخصائصها كما هو متعارف عليه دوليا ووطنيا. كما تمكنا خلال ذات الدورة من التعرف على ما يميز "المقاربة الحقوقية" دلاليا وعمليا. إنها مقاربة تنتقل من الفعل المبني على الاستجابة للحاجة إلى الفعل المبني على الحق كقيمة غير مشروطة وشمولية. الجانب القانوني كذلك كان حاضرا في هذه الدورة، حيث بسط المؤطر مختلف المرجعيات القانونية التي تؤطر الحقوق وطنيا.

أما المرحلة الثانية، فقد تمحورت حول موضوع "الديموقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة". لقد تمكنا خلال هذه المرحلة من ضبط سياق نشأة هذا المفهوم مع الوقوف على التمايز بين الديموقراطية التشاركية والديموقراطية التمثيلية.

وقد تتوجت الدورة الثانية بالوقوف على مختلف آليات الديموقراطية التشاركية خاصة على مستوى الشأن العام المحلي.

وأخيرا فإن موضوع المرحلة الثالثة من التكوين هو "الحكامة وتتبع السياسات العمومية". وهنا توضح لنا ان مفهوم الحكامة ينبني على مجموعة من المبادئ كالشفافية والعقلانية والمحاسبة والديموقراطية... إلخ. كما تعرفنا على مختلف آليات تتبع ورصد السياسات العمومية، كالمساءلة الاجتماعية والتقارير الموازية واللقاءات التشاورية وجمع ومعالجة المعلومات.

### مقترح "مركز مدينتي" لتفعيل رهانات المشروع :

اقترحنا في «مركز مدينتي» مشروعا، ينبني على هدف عام هو إرساء سياسة ثقافية تشاركية بأيت ملول. وتقوم فكرة المشروع على مجموعة من العمليات الموزعة على ثلاث مراحل؛ أولها مرحلة التشخيص: تتبع ورصد واقع السياسة الثقافية المتبعة محليا. تليها مرحلة التكوين والتحسيس: تكوين الفاعلين المدنيين محليا في مبادئ وأليات الديموقراطية التشاركية مع التركيز على المذكرة الترافعية. وأخيرا تتويج العمل السابق بإنتاج مذكرة ترافعية حول سياسة ثقافية تشاركية توجه إلى المجلس الجماعي.

**حسناء مخربي**
مستشارة بمركز مدينتي للإعلام والتكوين

# عاملات وحيدات في مواجهة العنف

**في إطار الأيام البرتقالية الدولية لمناهضة العنف ضد النساء نظم المرصد المغربي للعنف ضد النساء « عيون نسائية » لقاءا إعلاميا بالدار البيضاء يوم 28 نونبر 2018 حيث قدم تقريره السنوي العاشر تحت شعار « نساء وحيدات في مواجهة العنف».**

وباعتبار جمعية نساء الجنوب عضوا في المرصد فقد ساهمت في صياغة هذا التقرير السنوي وذلك باستثمار المعطيات وتحليلها اعتمادا على المتغير الخاص بالعاملات الزراعيات الوافدات على المركز والذي أحدثته ضمن قاعدة بيانات المرصد.

وبناءا عليه جاءت المعطيات الخاصة بجهة الجنوب (أيت عميرة) لسنة 2014/2017 كالتالي:

بلغ عدد ضحايا العنف المستفيدات من خدمات مركز المرأة والطفل بأيت عميرة، التابع لجمعية نساء الجنوب، 633 عاملة زراعية تتراوح أعمارهن مابين 19و38 سنة بنسبة 74 بالمائة، حيث تعرضن لـ 4211 فعل عنف، بمعدل 7 أفعال عنف لكل ضحية.

ومن خلال رصد أفعال العنف التي تعرضت لها العاملات الزراعيات تم الوقوف سنة 2017 من طرف مركز الجنوب للاستماع والتوجيه القانوني للنساء بأيت ملول ومركز الجنوب للمرأة والطفل بأيت اعميرة على عدة إشكالات قانونية تتعلق بالفراغ القانوني كعدم تجريم بعض أفعال العنف وعدم تفعيل النصوص الحمائية التي ينص عليها القانون:

• شكلت نسبة الإفلات من العقاب في حالات جرائم العنف النفسي 60٪ من مجموع 1680 فعل عنف نفسي والتي تجلت في الشتم والاعتداء اللفظي بمجموع 313فعل عنف:191 حالة تخص فعل التهديد بالضرب، 167 حالة تخص فعل الإهمال والتجاهل، 58 تخص إنكار النسب.

• تمثلت حالات عدم تجريم الاغتصاب الزوجي في 33حالة من مجموع 81 فعل عنف جنسي.

• بلغ عدد المطرودات من بيت الزوجية 90 امرأة ،29 منهن يعانين من غياب الحماية في حالة الإرجاع لبيت الزوجية.• طال فعل الاستيلاء على الممتلكات 14 حالة، وفعل الاستيلاء على الوثائق الإدارية 25 حالة.

وهي جرائم تظل دون عقاب، وتظل ضحاياها دون حماية ومحرومات من إنصافهن قانونيا.

وكخلاصة يلاحظ من خلال كل هذه المعطيات أن العنف الممارس ضد العاملات الزراعيات هو عنف اقتصادي مركب بامتياز نظرا لأن المساطر طويلة، مما يكلف العاملة جهدا مضاعفا يضعها أمام الاختيار ما بين ضمان القوت اليومي أو تتبع الملف.

**فاطمة وزادي**
كاتبة عامة لجمعية نساء الجنوب

الأيام التحسيسية التي نظمها مكتب برنامج مشاركة مواطنة لدعم المجتمع المدني بالمغرب لجهة سوس ماسة بشراكة مع الهجرة و التنمية والمؤسسات و الجمعيات الفاعلة في مجال مناهضة العنف ضد النساء بأقاليم الجهة. يومي 08 و 09 دجنبر 2018 بساحة الأمل – أكادير. وذلك تتويجا للحملة الدولية 16 يوما لمناهضة العنف ضد المرأة.

# قطب الجنوب :

**قطب جنوب هو مجموعة من الجمعيات التي قررت التنسيق فيما بينها وبين تدخلاتها لمواكبة التطبيق الفعلي شكلا ومضمونا للخطة الحكومية للمساواة والتعبئة المواطنة من اجل المساءلة حول المالية العمومية.**

جاء قطب الجنوب وليد مشروع إدماج النوع الاجتماعي في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفضاء الجمعوي وذلك بعد سلسلة من الدورات التكوينية لتقوية قدرات الفاعلين المحلين من أجل تفعيل مقاربة النوع وتنزلها على ارض الواقع والعمل على مناهضة الصور النمطية الجاهزة حول المرأة في إطار تنفيذ مشروع الأجندات الجمعوية المحلية مع رصد وترافع فعالين ومسؤولين حول الخطة الحكومية للمساواة بالإضافة الى المساهمة في الديناميكية المحلية للرصد وتقييم السياسات العمومية.

### مرجعية القطب

اعتماد مرجعية حقوق الانسان الكونية كما متعارف عليها عالميا وجميع التزامات المغرب الدولية ومقتضيات دستور 2011 والقوانين التنظيمية التي تنبذ التميز والعنف المبني على النوع الاجتماعي والحق في الوصول الى المعلومة لاعتباره من أهم حقوق الانسان المدنية والسياسية التي نادت بها كل المواثيق الدولية وكذا توصيات الامم المتحدة حيث اعتبرته من الركائز الضامنة لمفهوم الشفافية والمواطنة الحقة.

### أهداف القطب

- المساهمة في تقوية المساواة القائمة على النوع الاجتماعي من خلال تتبع الخطة الحكومية للمساواة.
- اكتساب أعضاء القطب الجمعوي أدوات عمل لتتبع وتقييم المذكرات المحلية وإدماجها مع الخطة الحكومية للمساواة.
- مرافقة مكونات القطب لإعداد واستخدام أدوات التتبع والرصد الاستراتيجي للخطة الحكومية للمساواة والسياسات العمومية والترافع حولهما.
- إعداد ونشر تقارير محلية ووطنية لتتبع الخطة الحكومية للمساواة والسياسات العمومية على المستوى المحلي والجهوي.
- المساهمة في التنمية الديمقراطية.

### مكونات القطب

مجموعتي عمل حول تتبع الأجندة المحلية للمساواة والترافع من أجل الحق في الوصول إلى المعلومة وتعبئة المواطنين من أجل المساءلة حول المال العام.

**أ. مجموعة عمل حول تتبع الاجندة المحلية للمساواة :** من أجل رصد وترافع فعالين ومسؤولين حول الخطة الحكومية للمساواة وتشكيل عمليات بيداغوجية يعتمد عليها القطب. وبعد عدة لقاءات بين مكونات القطب على المستوى التنظيمي، يتم الاشتغال حاليا على إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالقطب من أجل جمع المعطيات وتوثيقها وأرشفتها، وسيتم الشروع بتحصيل مخططات التنمية الخاصة بالمجالس الترابية بجهة سوس ماسة، وهي كالآتي: مخطط التنمية الجهوية الخاص بمجلس الجهة، مخطط التنمية الإقليمية الخاص بمجالس العمالات والأقاليم وبرامج عمل الجماعات والانخراط في جميع الهيئات الاستشارية وحضور دورات المجالس المنتخبة.

**ب. مجموعة عمل حول مساءلة المالية العمومية:** دورها الترافع من أجل الحق في الوصول إلى المعلومة وتعبئة المواطنين من أجل المساءلة حول المال العام. وبعد اختيار المجموعة للسند البرهاني كآلية للترافع حول الحق في الوصول إلى المعلومة المالية وصياغته بشكل تشاركي، نظمت ندوة جهوية حول الانفتاح المتبادل بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المنتخبة : مدخل لتعزيز الحكامة المالية بجهة سوس ماسة.

ومن بين مميزات هذه الآلية هو تحسيس صاحب القرار بأهمية مقترحاتها وبمحتوياتها البرهانية وبالمرجعية القانونية وهي وثيقة انفتاح الفاعل الجمعوي على أصحاب القرار ووثيقة تثمين علاقة تعاون وحصن الثقة بينهما والعمل المشترك لبناء التنمية الديمقراطية. والقطب مستعد للترافع لدى 6 جماعات على المستوى الجهة من أجل الحق في الوصول إلى المعلومة المالية حين توفر الامكانيات المادية لذلك.

**حسن أيت عدي**
عن جمعية صوت النساء المغربيات

## لقاء جهوي حول الانفتاح المتبادل بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المنتخبة :

### مدخل لتعزيز الحكامة المالية بالجهة

نظم قطب الجنوب بشراكة مع الفضاء الجمعوي لقاء جهويا حول "الانفتاح المتبادل بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المنتخبة : مدخل لتعزيز الحكامة المالية بجهة سوس ماسة " وذلك يوم الأربعاء 19 دجنبر 2018 بالغرفة الفلاحية لسوس ماسة. وقد أسندت مهمة تنظيم هذا اللقاء لجمعية التنمية المجتمعاتية الذكية (InCoDev) باعتبارها عضوا بمجموعة العمل حول المساءلة المالية بقطب الجنوب. ويأتي هذا اللقاء في إطار مشروع "التعبئة المواطنة من أجل المساءلة حول المالية العمومية" الذي يهدف إلى المساهمة في تقوية الديمقراطية عبر تمكين المواطنين والمواطنات من المشاركة في تدبير الشأن العام، من خلال التأثير على صناع القرار أثناء وضع وتنفيذ السياسات العمومية وخصوصا المالية.

تطرق اللقاء، الذي عرف حضور فعاليات من المجتمع المدني والمنتخبين ورجال الإعلام، إلى أهم مخرجات المشروع (دليل في شرح الميزانية الجماعية، دراسة حول مداخيل ومصاريف الجماعات الترابية بالمغرب) وأهمية ترصيد التجارب في ما يتعلق بتقوية قدرات الجمعيات في المساءلة المالية.

كما عرف اللقاء أيضا مناقشة واقع وإكراهات الحكامة المالية بالجماعات الترابية بالجهات الجنوبية المغربية وكذا عرض الخطة الترافعية للقطب والمتعلقة بالترافع حول الحق في الولوج إلى المعلومة المالية من خلال إعداد سند برهاني يهدف إلى حث ست جماعات بالجهة (جماعة في كل إقليم) على اتخاذ تدابير إجرائية لتعزيز حق المواطنين في الولوج إلى المعلومة المالية.

**المعطي وارمسي**
عن جمعية التنمية المجتمعاتية الذكية (InCoDev)

# من أجل ديمقراطية تشاركية "غير مبتورة"

**هل يمكننا الحديث عن تنمية ديمقراطية دون الاهتمام بمختلف مكونات المجتمع؟ أليس تغييب من هم في وضعية هشاشة اجتماعية، بتر للديمقراطية التشاركية؟**

إن انخراطنا في مشروع «المجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية» يحكمه طموح دعم مشاركات نوعية أكثر منها كمية. فكيف يمكن رفع التحدي الكمي دون المساس بالنوعي ؟ كيف يمكننا المساهمة في جمع الشتات لاختصار المسافات ؟

إنه مشروع يدعم أدوار النساء و ذلك بفهم أكبر لحاجاتهن و مدى انخراطهن في عملية صنع القرار حول القضايا الحيوية ذات الصلة بالتنمية.

فأي تبني لمقاربة النوع، لا يستقيم إلا على الفهم الجيد للعلاقات بين أدوار كل فئات المجتمع، و هذا من شأنه أن يخول للأدوار الإستراتيجية مرئية أكبر لما في ذلك من مصلحة لكافة المواطنين، إنه مشروع لتحدي الوضع الراهن و التصدي لحالة غياب المساواة و تكافؤ في الفرص.

لذا فإن من إحدى مهام المشروع هو دعم النساء للحصول على فرص المساهمة في صنع القرار داخل مشاريع بجهة سوس ماسة ، بل التمكين من ممارسة الفعل الديمقراطي التشاركي.

إن المشاركة التي نريدها للمرأة بجهتنا ليست مشاركة من أجل المنافع الخاصة أو تنفيذ أعمال محددة مسبقا أو التشاور حول مشاكل قائمة، بل المشاركة على مستوى التمكين، بمعنى أن تتعرف نساء الجهة على مشاكلهن الحقيقية ويقمن بتحليلها و يخططن لحلها و يترافعن لتخصيص الموارد اللازمة لها.

إنه تمرين القدرة على المسؤولية في التخطيط و التنفيذ و التقييم و بالتالي رفع القدرة على التنظيم الذاتي للوفاء باحتياجاتهن و تحديد كيفية التعامل مع المشاكل و رفع الإكراهات ، لكي تكون المشاريع و البرامج المقترحة ذات جدوى اقتصادي لتصبح الاستدامة و العدالة الاجتماعية قابلة للتحقق.

إننا أمام فعل يصبو إلى تغيير التراتبية في المواطنة، يجعل من نساء الجهة فاعلات في الواقع ومساهمات في بناء جهة المساواة و تكافؤ الفرص.

**زهرة بيبو**
عضوة لجنة الإشراف بمشروع «المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية»

# تقوية قدرات المجتمع المدني

## رافعة للنهوض بالنقاش العمومي حول الديمقراطية التشاركية

في إطار استراتيجيتها بدعم المجتمع المدني بجهة سوس ماسة، تعمل الهجرة والتنمية على انجاز مشروع طموح، بشراكة مع منتدى المبادرات الشبابية وجمعية نساء الجنوب، بتمويل من الاتحاد الأوربي والوكالة الفرنسية للتنمية.

ويهدف هذا المشروع الى اشراك النسيج الجمعوي بالجهة في النقاش العمومي حول الديمقراطية التشاركية، من خلال انخراطه في مسلسل إحداث فضاءات تشاورية للمشاركة المواطنة.

في هذا الإطار عملت جمعية الهجرة والتنمية على تنفيذ برنامج تدريبي لفائدة الجمعيات، توخت من خلاله تحقيق تلات اهداف أساسية:

- تقوية قدرات جمعيات المجتمع المدني في مجال الحكامة والديمقراطية التشاركية وتتبع وتقييم السياسات العمومية؛
- دعم الجمعيات على نشر مبادئ التشاور بين مختلف الفاعلين ومبادئ الديمقراطية التشاركية؛
- المساهمة في تقوية ممارسات الديمقراطية من خلال توفير آليات وميكانيزمات المشاركة وتتبع وتقييم السياسات العمومية؛

وقد استفادة من هذا البرنامج التدريبي 24 جمعية موزعة على ست (6) أقاليم: تارودانت، تزنيت، طاطا، شتوكة ايت باها، انزكان ايت ملول واكادير ادونتان.

وتم تنفيذه ما بين أكتوبر 2018 ويناير 2019، على مدة 13 يوما تدريبيا حول مواضيع مختلفة: حقوق الانسان والتربية على المواطنة، الحكامة وتتبع السياسات العمومية، الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة وأخيرا تقنيات التشاور وتنشيط الفضاءات التشاورية.

### أ. منهجية العمل

ارتكزت منهجية التكوين على مبادئ تعلم الكبار والتدريب العملي، اذ تم الاخذ بعين الاعتبار الكفاءات القبلية للمشاركين والمشاركات، من خلال مساءلة مكتسباتهم وتجاربهم.

في هذا الإطار تم العمل بأدوات بيداغوجية تستهدف حمل المشارك (ة) على تعبئة معارفه وكفاءاته الخاصة وسط المجموعة، وتاتي المساهمة النظرية لتقوية هذه المعارف والمكتسبات أو اقتراح أدوات أوتقنيات جديدة. وقد تم تنشيط الدورات التكوينية من خلال عمل المجموعات اختيار المعارف والتمارين الفردية، وعملت كل هذه الأدوات البيداغوجية على اشراك كل المشاركين والمشاركات في اشغال الورشات.

### ب. المشاركة في مسلسل دعم القدرات

ان أهمية وراهنية المواضيع التي تم طرحها للنقاش في اطار الدورات التدريبة شكلت حافزا أساسيا للمشاركين والمشاركات، دفعهم للانخراط في النقاش والمشاركة في اشغال الدورات، وهكذا فقد سجل تفاعل كبير بين الأطر الجمعوية المشاركة من خلال تبادل الآراء والتجارب، كما سجلت بعض الاختلافات في وجهة النظر خاصة في ما يتعلق بتحليل السياقات المحلية، وفي هذا الاطار كان لابد من الوقوف على بعض الأدوات الخاصة بتحليل المحيط الخارجي للجمعيات وتحفيز التفكير الجماعي لتجاوز هذه الاختلافات وحمل المشاركين على قراءة السياقات المحلية على ضوء معطيات موضوعية.

وقد اثارت المواضيع المرتبطة بحكامة المؤسسات العمومية وبالعلاقة مع المنتخبين والمجالس الجماعية، وتفعيل القوانين والمقتضيات التشريعية، وأيضا المواضيع المرتبطة بدور المجتمع المدني، وتقييم السياق السياسي وبالاتقائية السياسات العمومية، كل هذه المواضيع اتارت جدلا حادا، وساعدت على توسيع دائرة النقاش بين المشاركين.

وهكذا يمكن القول ان كل المشاركين والمشاركات ساهموا في النقاش واشغال الورشات وفي بناء المعارف التي تم تداولها داخل الورشات.

### خلاصة

لقد مكن هذا البرنامج التدريبي الجمعيات العاملة في الأقاليم الست من وضع أسس لحركة جمعوية جديدة، من شانها ان تساهم بالنهوض بالحكامة المحلية، وذلك من خلال تموقعها كقوة اقتراحية في مجال المشاركة المواطنة، وكقوة فاعلة في تتبع الشأن العام المحلي.

ان المكتسبات التي تم مراكمتها خلال الثلاث عشر يوما تدريبيا وخريطة الطريق التي انجزها الجمعيات على مستوى كل الإقليم، لا يمكن ان تبقى حبرا على ورق، بل يجب تفعيلها من اجل ان تفرض الجمعيات الشريكة نفسها كفاعل أساسي داخل المجالات الترابية المعنية.

تتوفر الجمعيات الشريكة والمنخرطة داخل هذه الدينامية على فرص هامة (السياق القانوني الذي يشجع المشاركة المواطنة، المعارف التقنية والتشريعية....). لذلك يجب ان تراهن الان وفي السياق الحالي على تأصيلها الترابي وشرعيتها امام المواطنين والمواطنات.

وفي هذا الصدد، يجب العمل على دعم هذه الدينامية من خلال توفير الموارد الأساسية والمواكبة الميدانية لتسيير تفاعلها مع الساكنة المحلية والنهوض بفضاءات التشاور والمشاركة المواطنة.

**شفيق سواكي**
مدير مشاريع ومستشار، مركز البحوث والدراسات التطبيقية في التنمية البشرية

# مشروع المجتمع المدني والديموقراطية التشاركية:
## حصيلة 2018

انطلق مشروع المجتمع المدني والديموقراطية التشاركية: من أجل تقوية مشاركة الفاعلين والفاعلات في النقاش العمومي و السياسي بجهة سوس ماسة بعقد اجتماعات بين أعضاء تحالف المشروع للتذكير بالأهداف المتعاقد عليها في اطار المشروع وكذلك بعقد دورة تكوينية للفريق التقني يوم 29 يناير 2018 حول تدابير العمليات الإدارية والمالية للمشروع المستخلصة من "الدليل الإجرائي للاتحاد الأوربي". هذه اللقاءات التأطيرية اعتمدت كذلك على البرنامج السنوي للمشروع لسنة 2018 والذي تم إرساله لبعثة الاتحاد الأوروبي بالمغرب. ولضمان الظروف الجيدة لتنفيذ هذا المشروع، شرع الفريق في اعتماد نداءات عروض لتزويد الفريق بأدوات العمل.

وبموازاة ذلك، استرسلت إدارة جمعية الهجرة والتنمية ومسؤولي المشروع في سلسلة من الزيارات إلى أقاليم جهة سوس ماسة من أجل ضمان انخراط السلطات العمومية في المشروع خاصة عمال عمالات واقاليم الجهة.

وتماشيا مع برنامج المشروع، قام التحالف بإنجاز دراسة تخطيطية لممارسات الجمعيات في مجال الديمقراطية التشاركية التي تم تقديمها في ندوة إطلاق المشروع يوم 26/04/2018 التي حضرها أكثر من 84 مشاركًا من بينهم 30 النساء. هذه الدراسة مكنتنا من التعرف أكثر على النسيج الجمعوي لجهة سوس ماسة،

وسمحت لنا بالتعرف القبلي على ال 24 جمعية محورية، بما فيها 6 منظمات شبابية و6 نسائية من منظمات المجتمع المدني بالجهة والتي ستلعب دورها المحوري بالأقاليم والعمالات التي تشغل على مستواها (4 منظمات المجتمع المدني عن كل إقليم /عمالة). استفادت هذه الجمعيات من سلسلة من 3 دورات تكوينية ممتدة على مدى 3 أيام عن كل دورة حول المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان والتربية على المواطنة والديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة وتتبع وتقييم السياسات العمومية.

مكنت هذه الدورات التكوينية منظمات المجتمع المدني من اكتساب المهارات والمعارف حول هذه الموضوعات والتقنيات العملية التي ستمكنهم من العمل مباشرة في الميدان خلال المرحلة الثانية من المشروع في علاقتهم بالسلطات العمومية والجماعات الترابية.
ومن أجل الدفع باتجاه خلق ديناميكيات جماعية بين منظمات المجتمع المدني في اطار المشروع، تم تنظيم لقاء تفكيري يوم 28 دجنبر 2018 استهدف أكثر من 50 مشاركًا من بينهم 20 امرأة.

كان الهدف من هذا اللقاء هو خلق ديناميكية جماعية بين شركاء المشروع وذلك بهدف تجريب منظومات تشاورية جماعية بجهة سوس ماسة، تأسيسا لثقافة رصد والتقييم المواطناتي لمشاريع التنمية المحلية.

وأخيراً ، تجدر الإشارة إلى أن المشروع ساهم في ترسيخ برنامج «مشاركة مواطنة» في الجهة، من خلال تعبئة شركاء الجمعيات الثلاث المكونة لتحالف المشروع من خلال المشاركة في مختلف الأنشطة التي ينظمها البرنامج المذكور، ومثالا لذلك المشاركة في إطلاق البرنامج والتنظيم المشترك للاحتفال بالأيام البرتقالية.

**محمد منصور**
مسؤول قطب الحكامة والتنشيط المجالي بجمعية الهجرة والتنمية

# دور المجتمع المدني في حكامة وتدبير محمية المحيط الحيوي للأركان: الحصيلة والآفاق

بمدينة أكادير يوم 15/11/2018 تم تنظيم ندوة وطنية حول "دور المجتمع المدني في حكامة وتدبير محمية المحيط الحيوي للأركان: حصيلة 20 سنة من الاعتراف وآفاق العشرية القادمة 2018-2028" في إطار مشروع ديناميات مواطنة وتفعيلا للمركز الوطني للأركان وذلك بدعم من الوزارة المنتدبة المكلفة بحقوق الانسان DIDH وبشراكة مع الوكالة الوطنية لتنمية الواحات وشجرة الأركان ANDZOA ووكالة التعاون التقني الألماني GIZ. وبحضور ما يقارب 300 مشارك ومشاركة في هذه الندوة الوطنية بتمثيلية من جميع أقاليم محمية اركان للمحيط الحيوي (الصويرة، اكادير اداوتنان، انزكان ايت ملول، تارودانت، اشتوكة ايت باها، تزنيت وسيدي افني) ومختلف المتدخلين من منتخبين ومصالح خارجية ومجتمع مدني وأساتذة جامعيين وباحثين ومهتمين وخبراء وصحافة محاية ووطنية. ساد خلال هذه الندوة تقديم مجموعة من العروض حول تقييم 20 سنة من الاعتراف بمجال محمية اركان للمحيط الحيوي من طرف ممثلي:

- اللجنة الوطنية لبرنامج اليونيسكو UNESCO، الانسان والمحيط الحيوي MaB Maroc، في شخص الدكتور ادريس الفاسي؛
- مصالح المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر؛
- الوكالة الوطنية لتنمية الواحات وشجرة الأركان ANDZOA؛
- الوكالة الألمانية للتعاون التقني GIZ؛
- شبكة جمعيات محمية اركان للمحيط الحيوي RARBA (التنسيقية الجهوية والتنسيقيات الإقليمية الخمسة).

فضلا عن الحضور المتنوع الذي شارك في أعمال هذه الندوة الوطنية، كانت كذلك مناسبة لدعوة بعض الفاعلين من باقي محميات المحيط الحيوي بالمغرب كمحمية المحيط الحيوي البيقاري المتوسطية، ومحمية المحيط الحيوي للواحات ومحمية المحيط الحيوي للأرز. كانت المناقشة موعدا لرفع التوصيات والتعبير عن حاجيات المجتمع المدني بالمحمية والتي جاءت على لسان أكثر من 80 متدخل والتي يمكن تلخيصها في شقين أساسين وهما:

**1. الشق المتعلق بالتدبير العقلاني والمستدام للموارد الطبيعية :**

حيث دعا الحضور الدولة الى تتحمل كامل مسؤولياتها الناتجة عن عدم تطبيق القوانين الجاري بها العمل لحماية الساكنة المحلية ومجال محمية اركان من اعتداءات الرعاة والترحال غير المنظم؛ ودعا الى الحد من الاستغلال البشع والغير المعقلن لشجرة الأركان والعمل على التدبير التشاركي للمجال الحيوي لهذه الأخيرة؛ وفق مقاربة تشاركية ومجالية تعمل على جبر الضرر وتجاوز أخطاء الماضي للإدارة في تحديد الملك الغابوي؛ واعتماد مبدأ التضامن المجالي بين الجبل والسهل والتوزيع العادل والمنصف للثروات للمساهمة في تنمية المجال الحيوي للأركان وتقوية مداخيل ذوي الحقوق؛

**2. الشق المتعلق بالحكامة وحقوق الانسان بمجال محمية اركان للمحيط الحيوي :**

حيث دعا من خلاله الحضور إلى العمل على احترام وصيانة حقوق الانسان في شموليتها بمجال المحمية وإرساء أسس التنمية المستدامة وأجهزة الحكامة وتطبيق المقاربة التشاركية في التدبير مع جعل تنمية العنصر البشري ضمن أولى الأولويات في أي تصور لنموذج تنموي بمجال محمية اركان للمحيط الحيوي بجعل الساكنة المحلية وذوي الحقوق في صلب الاهتمامات عند وضع كل مخطط ترابي، وإيلاء أهمية كبيرة للمرأة، خاصة المرأة القروية، والعمل على تقوية قدراتهن التنظيمية ومشاركتهن في مسلسل التنمية المستدامة ومواصلة التأطير وتقوية قدرات الجمعيات والتعاونيات ومواكبتها لتقوم بدوها الترافعي للمشاركة في بناء مسلسل التنمية المستدامة من خلال مواجهة التغيرات المناخية ووضع برامج حقيقية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمناطق الجبلية بمجال الحيوي لشجرة الأركان، مع اعتبار الجماعات الترابية كوحدة أساسية في التنمية المحلية وبمقاربة تأخذ النوع الاجتماعي والتشاور المتعدد الأطراف أساسا لعملها لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للساكنة المحلية؛ مع ضرورة تثمين الموروث الثقافي بتنسيق مع البحث الجامعي ومختلف مؤسسات الدولة، ليكون رافعة للتنمية المحلية.

**عبد الله احجام**
أمين التنسيقية الجهوية لشبكة جمعيات محمية اركان للمحيط الحيوي بأكادير، ومنسق إقليمي للشبكة بتزنيت

# ENGAGEONS NOUS!

#ParticiponsToutesEtTous

Participons toutes et tous

كلنا

مشاركين – مشاركات

ⵜⵉⵎⵣⵡⵓⵔⵉⵏ ⵜⵉⴽⵍⵉⵜ ⴷ ⵜⵉⵎⴰⵡⴰⵙⵉⵏ

المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية

ⴰⵎⵙⵙⵓⵔⵉ ⴰⵢⵓⵎⴰⵙ ⴷ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⵉⵎⵣⵡⵓⵔⵉⵏ

**Société Civile et Démocratie Participative**

## نلتازموا... نشاركوا !

#كلنا_مشاركين #كلنا_مشاركات

بشراكة مع :

AFD AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT

بدعم مالي من قبل الإتحاد الأوروبي

منتدى المبادرات الشبابية

Forum des Initiatives des Jeunes

جمعية نساء المهجر

الهجرة و التنمية Migrations & Développement